

AR

AL-ALAC-ST-0915-04-01-AR

الأصلي: الإنجليزية

التاريخ: 17 سبتمبر 2015

الوضع: نهائي



لجنة At-Large الاستشارية

مسودة التقرير الثاني لبيان ALAC حول مجموعة عمل عبر المجتمع المسؤولة عن تعزيز مساءلة ICANN حول (مسار العمل 1)

مقدمة

قام ألان غرينبرغ، رئيس ALAC وعضو ALAC لمنظمة At-Large في شمال أمريكا (NARALO)، وعضو ALAC في مجموعة العمل عبر المجتمعات المعنية بتعزيز مساءلة ICANN (مجموعة CCWG-المساءلة) بوضع مسودة أولية لبيان ALAC.

في 17 أغسطس 2015، تم نشر المسودة الأولى للبيان على مساحة عمل مجموعة عمل [At-Large عبر المجتمعات لتعزيز مساءلة ICANN مسودة التقرير الثاني \(مسار العمل 1\)](#).

وفي 18 أغسطس 2015، طلب رئيس ALAC، من فريق عمل ICANN بدعم من ALAC إرسال دعوة لتقديم التعليقات على البيان إلى كل أعضاء At-Large عن طريق [القائمة البريدية لإعلانات ALAC](#).

وفي 11 سبتمبر 2015، تم نشر نسخة تشمل التعليقات الواردة في مساحة العمل السابق ذكرها، وطلب الرئيس من طاقم العمل فتح تصويت لإقرار ALAC للبيان المقترح اعتباراً من 11 سبتمبر 2015 إلى 17 سبتمبر 2015 الساعة 23:59 التوقيت العالمي المنسق.

بعد ذلك طلب الرئيس بأن يتم نقل بيان، بعنوان مرجعي، [AL-ALAC-ST-0915-04-00](#)، إلى عملية التعليق العام لـ ICANN، وإرسال نسخة إلى عضو فريق عمل ICANN المسئول عن هذا الموضوع، بالإضافة إلى إشارة إلى أن البيان بانتظار مصادقة من ALAC.

وفي 17 سبتمبر 2015، أكد فريق العمل على أن نتيجة التصويت عبر الإنترنت كانت اعتماد ALAC للبيان بنتيجة 15 صوت لصالحه، و0 أصوات ضده، و0 امتناعاً عن التصويت. يمكنك استعراض النتائج بشكل مستقل على: <https://www.bigpulse.com/pollresults?code=5061C79xK2m.Yb6mS94gYd5zZ>.

تعليق لجنة ALAC على المسودة الثانية لمقترح مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز المساءلة حول توصيات مسار العمل 1

مقدمة

تتمن لجنة ALAC كثيرا كل الجهود التي بذلتها مجموعة CCWG-المساءلة في إنشاء هذا المقترح.

وتقدم لجنة ALAC بشكل عام الدعم للمقترح كاملا. وعلى الرغم من أن تفضيل ALAC كان وجود "قابلية للنفاذ" أقل ومقترح أخف وزنا من الذي تفضله بعض المجموعات الأخرى في ICANN، نعتقد أن الاتجاه العام الجاري اتخاذه الآن مقبول. يُقال إن لجنة ALAC تدعم المخاوف المعرب عنها في بيان الأقلية لسياسيتان باتشوليه بأن التعقيد الناتج والضوابط المتعددة المستويات قد تجعل من الصعب أو المستحيل على نحو عسير على ICANN أن تتطور إذا اقتضت الضرورة وعند وجودها. وهذا التعقيد فضلا عن عدم التفصيل في أجزاء كثيرة من المقترح يثيران أيضا القلق ألا نكون قادرين على استكمال المقترح في الوقت المطلوب. ولهذا السبب اقترحت لجنة ALAC أن تنظر مجموعة CCWG في آلية المجتمع كنموذج دلالي وحيد مما يقلل من عدد "الأجزاء المتحركة" في هذا المقترح، ويزيد احتمال استكمال المقترح في الوقت المحدد. وعلاوة على ذلك، العتبات العالية الموضوعية لضمان صعوبة تجاوز مجلس الإدارة يمكن أيضا أن تسمح لأجزاء معينة من المجتمع أن يكون لديه قدرة فعالة على رفض التغيير الذي يكون في المصلحة العامة، مسألة مثيرة للقلق بشكل خاص. للأسباب المذكورة أعلاه، تنتظر أيضا لجنة ALAC بشكل إيجابي جدا في المقترح الجديد الذي قدمه مجلس الإدارة في اجتماع مجلس الإدارة ومجموعة CCWG في 2 سبتمبر 2015. وسيتم تناول هذا بمزيد من التفصيل في نهاية هذا البيان.

وعلى الرغم من دعمنا العام، فإن لجنة ALAC تود أن تعرب عن بواعث قلقها بشأن المقترح الحالي، على المستويين المفاهيمي والتفصيلي. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للتعليق على عدد من الخيارات المقدمة حسب آراء الأقلية وبيانات الأقلية ضمن الوثيقة.

كانت لجنة ALAC في كثير من الحالات حاسمة في قضايا. وفي حالات أخرى، كانت المجموعة منقسمة، وهذا البيان سوف يحدد بوضوح هذه الحالات.

البند 3. المبادئ

تستخدم الأحكام الواردة في المادة الأولى من اللوائح الداخلية من خلال عمليات المراجعة المستقلة لتحديد ما إذا كانت ICANN تعمل في إطار ولايتها ووفقا للوائح الداخلية. ولذا فمن الأهمية بمكان أن تكون صريحة وواضحة، بما يضمن ألا تقصرها هيئات عمليات المراجعة المستقلة بطرق لم تكن مقصودة. هناك عدد من التغييرات المقترحة حيث لا توافق لجنة ALAC على الصيغة الجديدة، أو تعتقد أنها ليست واضحة بما فيه الكفاية.

الفقرة 154، النقطة 2 (والفقرتان المرجعيتان 205 و234): تدعم لجنة ALAC بقوة موقف الأقلية أنه يجب الإشارة صراحة إلى المستخدمين أو المستخدمين النهائيين. وعلى الرغم من أنه يمكن تصنيف العديد من منظمات المستخدمين على أنها مجتمع مدني، فإن ذلك ليس صحيحا في الحالة العامة. تنص معظم تعريفات "المجتمع المدني" على أنه يشمل مجموعة متنوعة من المنظمات غير الهادفة للربح. ويشمل مجتمع At-Large على نحو متزايد الأفراد غير المنتسبين، وكذلك مجموعات المستهلكين والمجموعات التي تدعم منهجيات البرمجيات (مثل المصدر المفتوح) والمجموعات التي تدعم تدريب وتطوير المستخدمين النهائيين (وخاصة في المناطق النامية)؛ وكثير منهم لا ينطبق عليه تعريف المجتمع المدني، ولا يعتبرون أنفسهم على هذا النحو.

الفقرة 187، "لا يكون لمؤسسة ICANN أي صلاحية...": يدعي البعض أن اسم نطاق المستوى الأعلى في حد ذاته كافي وأن ICANN يجب ألا تمارس أي رقابة على ما هو مسموح به لنطاقات TLD. وباستخدام هذا التفسير، يمنع قيّد المهمة الجديد ICANN من ممارسة أي رقابة على نطاقات TLD الجديدة (بما في ذلك نطاقات TLD المماثلة بشكل مربك، على سبيل المثال) أو من تقييد استخدام بعض أسماء المستوى الثاني. وهذا أمر غير مقبول، ويجب إما حذف التغيير أو توضيحه لجعل الأمر صريحا أن اسم المجال نفسه مستبعد.

الفقرة 199، "تحافظ على وتعزز عملية محايدة خالية من الحكم لنظام اسم النطاق DNS ...": تنور لدى ALAC مخاوف بشأن ما يعنيه هذا من الناحية العملية. هل هذا يعني أن ICANN لم تعد قادرة على إصدار طلبات أحكام على نطاقات TLD لاستخدامها (مثل نطاقات TLD المماثلة بشكل مريب) أم قرارات صادرة في عملية gTLD الجديدة أم في الموافقة على نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان لأسماء النطاقات المدولة IDN ccTLDs؟ هل هذا يعني أن تسعى ICANN جاهدةً لوقف الدول ذات السيادة من الفترة، أم لتلك المسألة، تسعى لحظر القوائم السوداء البريدية غير المرغوب فيها؟ تبدو الصياغة فضفاضة جدا وخاضعة للتفسير في المستقبل.

الفقرة 207، المعاملة التمييزية: شملت المسودة الأولى للمقترح أن هذا المبدأ سوف يحل محل المادة الثانية، البند 3 من اللوائح الداخلية. والمسودة الحالية أغفلت هذا الشأن. إذا كان المراد حذف المادة الثانية، البند 3، فإن لجنة ALAC تعترض بقوة. في حين أن البعض قد يستنتج أن عبارة "ما لم يبررها سبب جوهري ومعقول" تنطوي على "التمييزية"، تعتقد لجنة ALAC أنها يجب أن تكون واضحة.

الفقرة 216: تغيير في القيمة الجوهرية 3:

لجنة ALAC لا تدعم حذف عبارة "إلى أقصى حد ممكن ومناسب"، وخاصة عند إضافة الإشارة إلى هيئات الخبراء الخارجية. يجب أن يكون لدى ICANN القدرة على الحكم على نحو رشيد على السياسات التي تعتمدها، وأن الدور الأحادي الجانب لمجلس إدارة ICANN (بدعم المجتمع باستخدام الصلاحيات الجديدة) لا يمكن تفويضه. تمنح اللوائح الداخلية مجلس الإدارة القدرة على رفض التوصيات المتعلقة بالسياسات وحتى بوضع السياسات في حالات استثنائية عندما يكون أمن الإنترنت واستقراره معرضان للخطر.

الفقرة 218: تنص القيمة الجوهرية 5 الحالية لـ ICANN في اللوائح الداخلية على ما يلي:

تشجيع بيئة تنافسية والعمل على دعمها – متى كان ذلك ممكنا ومناسبًا – اعتمادًا على آليات السوق.

في المسودة الأولى للمقترح، أوصت مجموعة CCWG بتغيير هذا لينص على ما يلي:

متى كان ذلك ممكنا ومناسبًا، اعتمادًا على آليات السوق لدعم واستدامة بيئة تنافسية صحية في سوق DNS الذي يعمل على تحسين ثقة العميل واختياره.

أيدت لجنة ALAC هذا التغيير.

وفي المقترح الجديد، تنص القيمة الجوهرية المقابلة على ما يلي:

توفير الدعم والمساندة لبيئة تنافسية صحية في سوق DNS تعمل على تحسين ثقة العميل واختياره وذلك اعتمادًا على آليات السوق.

لا يمكن أن تقبل لجنة ALAC حذف عبارة المقدمة "متى كان ذلك ممكنا ومناسبًا". تتحمل ICANN مسؤولية دعم المصلحة العامة، وللقيام بذلك يجب أن تكون قادرة على إصدار أحكام قيمة لحين أن تكون آليات السوق المفتوحة كافية، ولحين ضرورة تدخلها. وإضافة كلمة "صحية" ليست كافية لتحقيق ذلك.

وعلاوة على ذلك تلاحظ لجنة ALAC أن الإشارة إلى ثقة المستهلك تم حذفها. ينص تأكيد الالتزامات على أن ICANN "ستدعم المنافسة وثقة المستهلك واختيار المستهلك في سوق DNS". هذه عبارة عامة وليست فقط إشارة إلى توسيع فضاء الاسم. يجب ألا يتم حذف هذا الالتزام لكن يُوضع في اللوائح الداخلية ويجب أن يشير الالتزام بوضوح إلى جميع نطاقات gTLD وليس فقط تلك التي ترتبط بتوسيع فضاء الاسم. ليس كافيًا ترك الأمر لمراجعة ثقة المستهلك للرصد، ثم النظر فقط في توسيع فضاء الاسم.

الفقرة 226، التوازن: تعتقد ALAC أن هذه العبارة يجب أن تتضمن إشعارًا بأن التوازن أمر ثانوي بالنسبة للمصلحة العامة والأمن والاستقرار كما ورد في التزامات ICANN وقيمها الجوهرية.

البند 4. اللوائح الداخلية الأساسية

الفقرة 246: لأن الأمر يستلزم تصويت بنسبة 75% لتغيير اللوائح الداخلية الأساسية، فينبغي استخدام العتبة نفسها لتغيير بنود التأسيس.

الفقرة 254: ينبغي أن تكون العتبة للموافقة على تغيير بنود التأسيس مرتفعة مثلها في ذلك مثل التي لتغيير اللوائح الداخلية الأساسية. وأيضا في هذه الفقرة ليس من الواضح أن العتبة تطبق على أصوات منظمات الدعم / اللجان الاستشارية للكيانات التي تشكل العضو الوحيد.

الفقرة 259: تعريف عتبة مجلس الإدارة للموافقة على التغييرات في اللوائح الداخلية الأساسية غير واضح. ويتم الحكم على أغلب أصوات مجلس الإدارة على أساس عدد من الأعضاء الذين يصوتون أو يمتنعون عن التصويت، لكن باستثناء أولئك الأعضاء غير الحاضرين. وللموافقة على التغييرات اللوائح الداخلية، تكون العتبة بنسبة ثلثي 2/3 جميع أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لذلك، ينبغي أن يكون الحد الأدنى لإقرار اللوائح الداخلية الأساسية صراحة نسبة 75% من جميع أعضاء مجلس الإدارة، بما أن "الأصوات المتاحة" يمكن تسويغها على أنه مجرد أولئك الحاضرون في ذلك الوقت. وهذا يتماشى مع الوصف الوارد في الفقرة 236.

البند 5. آليات الطعون

الفقرة 268، البند الفرعي 2ب: تدعم لجنة ALAC قدرة عملية المراجعة المستقلة للتوفيق بين قرارات "هيئة الخبراء" المتضاربة، لكن مع العلم بأن هذه القرارات لن تكون مجرد حكم بعدم الالتزام باللوائح الداخلية. وينبغي ألا يغفل المقترح نتيجة عملية المراجعة المستقلة التي تعالج تحديدا تلك القضايا.

الفقرة 268، البند الفرعي 18: المفهوم لدى لجنة ALAC أن عملية المراجعة المستقلة هي تقييم لإجراءات ICANN وتحديد ما إذا تم الالتزام بلوائح ICANN الداخلية وبنود تأسيسها. ينطوي النص المقترح على أن عملية المراجعة المستقلة سوف تأمر بمعالجة المخالفة، لكن لن تملّي بالضبط العلاج الذي ينبغي أن يكون. ولجنة ALAC تدعم هذا، لكن تعتقد أنه يجب أن يكون واضحا أن عملية المراجعة المستقلة لا يمكن أن تملّي مسارات محددة للعمل. إذا كان هذا التفسير غير صحيح والقصد هو أنه يمكن لعملية المراجعة المستقلة أن تملّي معالجات محددة، فإن لجنة ALAC تعترض بقوة.

الفقرة 279، ترقيم الإنترنت خارج نطاق عملية المراجعة المستقلة: يجب تضمين الحيثية لهذا الأمر.

البند 6. نموذج آلية المجتمع كعضو واحد

البند 6.1، نموذج عضوية منظمات الدعم واللجان الاستشارية: يجب أن يكون هناك حد أدنى لعدد اللجان الاستشارية ومنظمات الدعم "المختارة للمشاركة" من أجل أن السماح لنموذج آلية المجتمع كعضو واحد بالعمل. أي عدد أقل من ثلاثة يعني أن ICANN مقيدة. تفترض قيمة الثلاث العدد الحالي لمنظمات الدعم واللجان الاستشارية وربما تحتاج إلى تغيير إذا تغير عدد منظمات الدعم واللجان الاستشارية. وتحتاج هذه العتبة بالمثل إلى إعادة النظر إذا تغير الميزج العام لمنظمات الدعم واللجان الاستشارية – كما قد يحدث على سبيل المثال إذا انقسمت المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO إلى منظمات دعم متعددة تماما كما حدث مع منظمة دعم أسماء النطاقات DNSO.

الفقرة 319-334: تدعم لجنة ALAC نموذج $(2 \times 2) + (5 \times 5)$ ، على أن يكون مفهوما أنه ينبغي تغيير لوائح ICANN الداخلية بحيث لا يعين مجلس إدارة ICANN أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ورئيسها، وأن تُمنح SSAC وزنا قيمته 5، بما يتناسب مع أهمية الأمن والاستقرار في رسالة ICANN.

كما تدعم لجنة ALAC نموذج (7×5) إذا كان هناك أي دعم شامل لهذا المنصب (في واقع الأمر البعض داخل مجتمع At-Large يفضل بقوة هذه الآلية).

لا تدعم لجنة ALAC إطلاقا نموذج $(4 \times 2) + (3 \times 4)$ حيث تُمنح لجنة ALAC واللجنة الاستشارية الحكومية GAC وزنا أقل من منظمات الدعم.

الفقرة 348-356، منتدى مجتمع: وصف منتدى المجتمع، المضاف إليه عبارة "لن يكون لها أي أهمية" الواردة في الفقرة 354، يشوه هذه الهيئة الوظيفية. ويحتاج الوصف إلى تعزيز.

البند 7. صلاحيات المجتمع

البند 7.1 إعادة النظر في الميزانية / رفضها: لدى لجنة ALAC مخاوف بشأن قدرة المجتمع على رفض بنود الميزانية التي تتعلق بمنظمة دعم أو لجنة استشارية واحدة. ونظرا للرأي الواضح لبعض أفراد المجتمع أن مجموعات معينة ينبغي أن يكون وضعها أقل من غيرها، فيصح بالضرورة حرمان هذه المجموعات أيضا من الدعم المالي. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحقيق التوازن بين الاحتياجات والأولويات المختلفة للأجزاء المكونة لـ ICANN وينبغي أن يُمنح السلطة التقديرية للقيام بذلك.

الفقرة 380-381: تصف الفقرة 380 أكثر تفصيلا عملية وضع الميزانية بمشاركة أكبر للمجتمع، لكن بدون وجود بيانات ومعلومات كافية، وتُقدّم تعزيز هذه العمليات في مسار العمل 2. تدعم لجنة ALAC هذا، لكن تعتقد أن المقترح الحالي يجب أن يوفر وضوحا إضافيا بشأن هذه التحسينات المطلوبة.

تستهل الفقرة 381 عبارة "وفقا لذلك، هذه الصلاحية الجديدة من شأنها أن تتيح للمجتمع...". في الواقع، يجب أن تكون الكلمات الافتتاحية المناسبة "على الرغم من وجود عملية علنية وشفافة، إذا تم تجاهل اتجاه المجتمع، فإن هذه الصلاحية الجديدة تتيح للمجتمع...". وعلى وجه التحديد، من الأهمية بمكان أن الصلاحية الحقيقية تقع على عاتق عملية التخطيط ووضع الميزانية، وأن صلاحية اللانحة الداخلية تعمل بصورة بحتة باعتبارها آلية أمانة من التعطل.

البند 7.3-7.4 عزل المديرين: يدعم مجتمع At-Large الحاجة إلى صلاحية تتيح عزل مدير (مديرين) لكنه منقسم على طريقة تنفيذ ذلك.

ومع ذلك، في حالة وجود هذه الصلاحية، يجب أن يكون هناك بيان واضح (وربما تنازل من كل مدير) أنه لا يوجد أي حق للاستئناف، ولا أي حق في الادعاء بالظلم إلى محقق الشكاوى، ولا أي حق قانوني يتعلق بالتشهير أو القذف أو التشهير.

البند 7.3 عزل المديرين الأفراد:

الفقرة 407 و409: يميل الوصف إلى تصور انعقاد عملية لكل مدير سوف يتم عزله. ينبغي تعديل العملية للسماح بالعزل المتماثل لمديرين متعددين دون الحاجة إلى عقد منتدى مجتمع ICANN عدة مرات.

الفقرة 407: يدعم مجتمع At-Large مفهوم عزل أعضاء مجلس الإدارة المعينون من منظمة الدعم واللجنة الاستشارية، لكنه منقسم حول ما إذا كان ينبغي أن تناط هذه الصلاحية بتعيين منظمة الدعم واللجنة الاستشارية أم بآلية المجتمع كعضو واحد.

7.4 إعفاء مجلس إدارة ICANN بالكامل: تعتقد لجنة ALAC أن إعفاء مجلس الإدارة سيكون مدمرا إلى أبعد الحدود لـ ICANN من الناحية العملية، وربما يرسل إشارة إلى بقية مجتمع الإنترنت أن ICANN غير قادرة على النمو والتطور. وتفضل لجنة ALAC العزل "الجراحي" لأعضاء مجلس الإدارة الأفراد محور المشكلة بدلا من هذا الخيار النووي.

الفقرة 424، النقطة 1: تشعر لجنة ALAC بالقلق أن بعض منظمات الدعم واللجان الاستشارية ولجنة الترشيح قد لا تكون قادرة على تحديد البدلاء لأعضاء مجلس الإدارة في غضون مهلة 120 يوما المنصوص عليها في المقترح. مهلة 120 يوما هدف معقول، لكن النص عليها كحد أقصى مطلق دون أي وسيلة لتنفيذها لا معنى له.

الفقرة 429-430 عزل مجلس الإدارة من جانب منظمة دعم واحدة: ترفض لجنة ALAC رأي الأقلية أن منظمة دعم واحدة مجاز لها عزل مجلس الإدارة بأكمله.

البند 8. متطلبات المساءلة

البند 8.1 التنوع:

الفقرة 465، البند الفرعي 2: توافق لجنة ALAC بقوة على أن مراجعات التنوع ينبغي أن تدرج في برنامج مراجعة ICANN الشامل، وربما ينبغي أن يكون أيضا مكونا رسميا للمراجعات الملزمة في وثيقة تأكيد الالتزامات. ومع ذلك، يعتقد البعض أن هذه التوصية إلزامية أكثر من اللازم. على الرغم من أن فريق مراجعة المسؤولية والشفافية ATRT مكان الممكن لإجراء مراجعات التنوع، يعتقد بعض أعضاء ATRT السابقين أن هذا من شأنه أن يضع عبئا مفرطا على ATRT، وينزع التركيز عن غرضها الأصلي وأن أعضاء ATRT قد لا يكونوا أفضل مجموعة لأداء هذه المراجعات.

الفقرة 465، البند الفرعي 4: تدعم لجنة ALAC هذه التوصية وتوهم أنها يمكن أن تكون مهمة فرعية لفريق المراجعة المشكل كجزء من التوصية 2.

البند 9 دمج تأكيد الالتزامات

الفقرات 587-580: تعتقد لجنة ALAC بقوة أن هذا البند يجب تعديله للسماح لفرق مراجعة "WHOIS" لمعالجة القضايا المناسبة لخدمات الدليل المتداولة في ذلك الوقت وألا يقتصر على الصيغة المكتوبة في تأكيد الالتزامات لعام 2009. وعلاوة على ذلك، إذا احتاجت اختصاصات هذه المراجعة إلى تعديل إضافي في المستقبل، فإنه لا معنى لإسناد هذه المهمة إلى ATRT، التي تتمتع بالقليل من الخبرة في هذا المجال. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تُسند إلى فريق مراجعة WHOIS.

الفقرة 549: على النحو الموصى به لمراجعة WHOIS، ينبغي أن يكون جميع فرق مراجعة تأكيد الالتزامات مسؤولا عن التوصية بالتنقيح على لوائحهم الداخلية. والمسؤولية يجب أن تقع على عاتق أولئك الذين يتمتعون بأفضل فهم للقضايا المحددة. ويمكن أن يكون لفريق ATRT حقوق غالبية للقيام بذلك أيضا، لكن هذا لا ينبغي أن يكون مسؤولية ATRT وحدها.

بيان أقلية من ابرهارد ليسه: توافق لجنة ALAC على أن عملية CCWG تم ضغطها إلى أبعد حد، لكن لجنة ALAC لا توافق أنها تعسفية أو لا مبرر لها، ولا تدعم ما توصل إليه هذا البيان من استنتاجات.

بيان أقلية من سيباستيان باتشوليه: تدعم لجنة ALAC جوانب معينة في بيان الأقلية المقدم من سيباستيان باتشوليه. وفي حد ذاته، جوانب البيان مدرجة في متن هذا البيان.

بيان أقلية من إدوارد موريس: ترفض لجنة ALAC معظم ما هو مقترح. والجزء الوحيد الذي قد يكون له ما يبرره هو ضمان أن الأفراد أو المنظمات لا يمارسون حقوق التصويت في عدة لجان استشارية ومنظمات دعم أو تقسيمات فرعية منها. ومع ذلك، فإن هذا لا بد من دراسته بعناية للتأكد من أن هذا القيد يعمل على إصلاح مشكلة في المساءلة ولا مجرد تقييد للحقوق الفردية.

مقترح مجلس الإدارة – 02 سبتمبر 2015

في الوقت الذي تجري فيه صياغة هذا البيان (9 سبتمبر 2015)، لم يتم إصدار تفاصيل مقترح مجلس الإدارة حتى تاريخه. وبناء على ما تم التصريح به في اجتماع مجلس الإدارة ومجموعة CCWG في 2 سبتمبر 2015، وفي المذكرات الموزعة، تقدم لجنة ALAC دعمها بشكل عام للمقترح. وعلى وجه الخصوص نعتقد أنه من خلال الرجوع إلى المواصفة المكتوبة لمسار العمل 1 في ميثاق CCWG، مع التركيز على القضايا الإلزامية لإحداث انتقال هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة IANA، فقد يكون لدينا مهمة أكثر سهولة لإنجاز تسهيل انتقال IANA بنجاح.

في حين أنه كان من المفضل كثيرا أن نشهد بعض هذه الأفكار في وقت سابق في العملية، إلا أن اطلاعنا عليها في وقت متأخر أفضل من عدمه، ونعتقد أنه يمكن إجراء التحديثات اللازمة على موضوع مقترح مجلس الإدارة.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى تفاصيل إضافية وتقييم من المستشار القانوني لمجموعة CCWG. وربما يتم البت في تلك الأمور، نعتقد لجنة ALAC أن المقترح الجديد يجب تقييمه بالكامل وتقديم دعمها بحذر لمفهوم مجموعة مبسطة وقليلة من التغييرات قبل انتقال IANA مع تحسين المساءلة طويلة الأجل للمجتمع.